الأمم المتحدة

A/ES-10/526–S/2011/500

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أن أوجه انتباهكم إلى التوتر المتصاعد في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لسياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية المتمثلة في العدوان العسكري والاستيطان وما تمعن فيه من ضروب الاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، يظل الوضع على الأرض شديد التقلب ولا يمكن تحمله ويستلزم معالجة عاجلة من المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الواسعة النطاق التي تواصل إسرائيل ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بدلا من المضي قدما على طريق السلام، اختارت أن تفعل عكس ذلك تماما من خلال تكثيف انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، وبينما يقيم الشعب الفلسطيني شعائر شهر رمضان المبارك، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استخدام القوة العشوائية غير المتناسبة، فتسببت في مقتل وجرح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومن الحوادث التي توضح الاستخفاف السافر بحياة الفلسطينيين حادث وقع قبيل صلاة الفجر في ١ آب/أغسطس ٢٠١١، في اليوم الأول من شهر رمضان، حيث اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مخيم قلنديا للاجئين في الضفة الغربية، وقتلت

120811 120811 11-44865 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

شابين. وتعرض الشابان المذكوران، وهما معتصم عدوان، ٢٢ عاما، ومحمد علي خليفة، ٢٣ عاما لطلقات نارية أصابت الأول في الرأس والثاني في البطن، فهلكا على الفور. وأصيب أيضا عشرات المدنيين الفلسطينيين واعتقل العديد منهم واحتجزوا بصورة غير قانونية خلال نفس الغارة العسكرية الشرسة.

وعلاوة على ذلك، فإن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر لم ينج من حنق السلطة القائمة بالاحتلال وهي تواصل ارتكاب أعمال العدوان العسكري على أكثر من ١,٥ مليون من السكان الذين يعيشون هناك. فخلال الأسبوع الماضي، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات جوية عديدة على قطاع غزة، استهدفت إحداها مجموعة من صيادي السمك على شواطئ مدينة رفح. وأدت الغارات الجوية إلى إصابة العديد من الفلسطينيين وتسببت في إلحاق أضرار مادية جسيمة بالمنازل والممتلكات. ويجب التذكير بأن الهجمات العسكرية ضد المناطق المدنية، من قبيل هذه الجرائم الأخيرة التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال، هي هجمات غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي كما أنها أعمال إرهابية واستفزازية وتحريضية خطيرة ضد الشعب الفلسطيني. وما زال السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة يتعرضون، بالإضافة إلى العدوان العسكري المتواصل ضدهم، لعقاب جماعي من خلال الحصار غير الشرعي الذي تفرضه عليهم السلطات القائمة بالاحتلال، والذي يواصل تعميق هوة الفقر واليأس في غزة. وإن القيادة الفلسطينية تناشد المجتمع الدولي أن يدعو إسرائيل إلى وقف هجماتها العسكرية على قطاع غزة، وإلى التقيد التزاماتها بموجب القانون الدولي، وإلى أن توقف على الفور جميع الهجمات على السكان المدنيين الفلسطينيين والعقاب الجماعي الذي تفرضه عليهم، بما في ذلك رفع الحصار بشكل كامل.

وفي نفس الوقت، ما فتئت إسرائيل تواصل سعيها غير القانوني الدؤوب إلى استعمار بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما محاولاتها المستمرة غير القانونية الجارية لتغيير الواقع على الأرض في القدس الشرقية المحتلة من خلال التوسع الاستيطاني وهدم المنازل، وطرد المئات من الفلسطينيين وتشريدهم. وجاء التصريح الأخير غير القانوني والأرعن والاستفزازي يوم الخميس ٤ آب/أغسطس ٢٠١١. الذي أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية عن منح موافقة على بناء ٩٠٠ وحدة استيطانية إضافية في ما يسمى بمستوطنة ”هار حوما“ الواقعة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية المحتلة. وبالإضافة إلى إصدار التصريح الاستفزازي الأخير بشأن نية بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام الأخيرة بتدمير مزيد من الممتلكات والأراضي الفلسطينية. وهذه الأعمال غير المشروعة تؤكد مرة أخرى نية إسرائيل المتعمدة تحدي القانون الدولي

والدعوات الصريحة التي يوجهها المجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن نكرر أن استمرار التقاعس الدولي يشجع إسرائيل بشكل واضح على الإمعان في تحديها وتعنتها.

وترافقت زيادة النشاط الاستيطاني مع زيادة في عمليات هدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين على يد السلطة القائمة بالاحتلال. وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً في الأسبوع الماضي وثق المنحى المفزع الذي اتخذه التشريد القسري للفلسطينيين، وذكر أن عدد عمليات هدم المنازل التي نفذت حتى الآن في عام ٢٠١١ يفوق عدد ما نفذ منها في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ معا. وأشار التقرير تحديدا إلى قيام السلطة القائمة بالاحتلال بهدم ٣٤٢ من الهياكل المملوكة للفلسطينيين في النصف الأول من عام ٢٠١١؛ وإلى أن ٦٥٦ شخصا، بينهم ٣٥١ طفلا، فقدوا منازلهم في النصف الأول من عام ٢٠١١، وتمثل هذه الأرقام نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي. والأمر المقلق هو أنه يوجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٣ أمر من أوامر الهدم التي تنتظر التنفيذ، منها ١٨ أمرا تستهدف مدارس. ولذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة تدمير منازل الفلسطينيين وما يستتبعه من تشريد عائلات بأكلمها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام السلطة القائمة بالاحتلال على وقف هذه الممارسة الوحشية القاسية.

وعلاوة على ذلك، يؤسفني أن أبلغكم بأن ما يمارس في إطار الاستيطان الإسرائيلي من إرهاب وعنف ومضايقات وتخويف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين قد تصاعد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتواصلت بلا هوادة الأعمال الخسيسة والمدمرة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك أربعة حوادث منفصلة وقعت الأسبوع الماضي أضرم فيها المستوطنون النار في ممتلكات زراعية فلسطينية في قرى ترمسعيا وبورين وعورتا في الضفة الغربية، فألحقوا أضرارا بنحو ٤٠٠ شجرة من أشجار الزيتون واللوز. ولم يتوان المستوطنون حتى عن مهاجمة فوج الإطفاء الفلسطيني الذي كان يسعى إلى إخماد الحرائق. ووردت أيضا تقارير تشير إلى اقتلاع عدد مروع من الأشجار العائدة للفلسطينيين، يبلغ ٠٠٠ ٤ شجرة أو أكثر، أو إلى تعرضها للحرق أو لشكل آخر من أشكال التخريب على يد المستوطنين منذ بداية العام. وبالإضافة إلى ذلك، في حادثين منفصلين وقعا في الخليل، قام مستوطنون من البؤرة الاستيطانية التي تدعى ''هافات ماعون'' بمهاجمة وجرح خمسة نشطاء دوليين كانوا يرافقون أطفالا من مخيم صيفي في قرية مجاورة ويساعدون الرعاة الفلسطينيين على الوصول إلى أرضهم.

ومن الواضح أننا نمر بمنعطف حرج، وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بحمل إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. لذا يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ هجمات عسكرية، وقتل مدنيين أبرياء وجرحهم، وتدمير المنازل والممتلكات، واستعمار الأرض الفلسطينية، وفرض العقاب الجماعي على المدنيين الفلسطينيين والزج بهم في السجون واحتجازهم بصورة تعسفية دون أي عقاب ودون مساءلة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن التحرك الجدي والمنسق هو الحل الوحيد لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن توقف على الفور جميع أنشطتها غير المشروعة بحيث يمكن تفادي مزيد من التصعيد في هذا الوضع المتقلب.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة التي أرسلناها بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي بلغ عددها ٣٩٧ رسالة. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/ES-10/525-S/2011/445)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة